رخصة غير شرعية

عائشة بلحاج

مرّة قبل سنوات، أوصلتُ ابنتي إلى تداريبها مع فريق كرة السلّة، ونزلتُ إلى الشاطئ القريب أتمشّى، في انتظار نهاية التمرين. ولأنني لم أكن قد أفطرتُ بعد، اشتريتُ شيئاً خفيفاً، وجلستُ تحت شجرة على الكورنيش الفارغ في ذلك الصّباح الرمضاني. كنت مرتاحةً لأنّه كذلك، لأتناول بحريةً لقمة على الخفيف، فأنا في رخصةٍ شرعية من الصيام. بمجرّد أن وضعتُ اللقمة الأولى في فمي، وجدتُ شخصاً يقترب مني، حتى صارت الأمتار بيننا عشرةً. حدّق بي من تلك المسافة، بعدما شكّ في أنني أخرج شيئاً من حقيبتي وأضعه في فمي. أحرجت بحيث توقفت وانتظرت ذهابه، لكنه لم يغادر ولم يبعد نظره عني، أدركُ له ظهري مستعينةً بالشجرة، لكنه اقترب أكثر. حينها نهضت وغادرت، ولم أتناول شيئاً إلى أن عدت إلى البيت بعد ثلاث ساعات. لأنني لم أجد مكاناً آمناً أسدّ فيه بعض رمقي. تحكي لي إحدى الصديقات أنها كانت في مرحلة امتحانات، وكانت سعيدة بتزامنها مع موعد الدورة الشهرية. في استراحة الظهر بين الامتحانات، بحثتْ مع زميلةٍ لها عن مطعم مفتوح أمام الزبائن، أو ما يشبهه، ولم تجد إلّا ماكدونالد. تقدّمت من السيدة في مكتب الطلبات، وشرحت وضعها، لكنها رفضت خدمتها. قالتا لها: سنحمل طعامنا خارجاً، أو نتناوله في زاوية، فالمكان كبير وخالٍ من الزبائن. أصرّت على أنهم يخدمون الأجانب فقط في رمضان. إذا رفضت المطاعم القليلة العاملة نهار رمضان خدمة النساء، ولا يجدن مكاناً آمناً في الشارع العام لتناول ما يشترينه من محلات المواد الغذائية على بؤسه، فكيف يمارسن حياتهن الطبيعية إذا كان المجتمع يرفض منحهن ما هو حقٌ ديني وصحي؟

تستحضر أجيال من النساء قيامها إلى السحور حرجاً وخجلاً من الآباء والإخوة والأبناء، الذكور، وكبرت أجيالٌ منهن على تناول الطعام في السطوح أو خلف غرف مغلقة، لكن لحسن الحظ بدأت الأجيال الجديدة ترفض هذه التقاليد، وتستمتع بنومها وقت السحور ما دامت ستردّ الصيام في جميع الحالات. ولم يعدن يهربن كلما سمعن الباب يُفتح ورجل من العائلة يدخل.

مجتمعات ترفض كلّيا وجود احتمال واحد في أن يُفطر أحدهم علانية، حتى ولو لم تكن له أي علاقة بالدين خارج رمضان، إذ لا يهم ما يؤمن به، فالمجتمع صارمٌ في حماية المظاهر الشكلية من التدين، أو من الدين نفسه، لذا ذهبت قوانين عربية كثيرة إلى فرض عقوبات صارمة لإرضاء المجتمع، ومصادرة حق الفرد في الاختيار. رغم أن الصيام هو العبادة الوحيدة التي يقول الله إنّها له، بينما بقية العبادات يمارسها الإنسان من أجله هو، فكيف تتعلم الأجيال الصاعدة حرية الإيمان إذا لم تكن لها القدرة على المرور بالرحلة الخاصة لكل فردٍ نحو الإيمان وفيه؟ وهل عقيدة المواطن هشّة إلى درجة الخوف عليها؟ ماذا عن جوعه وعريه وتشرّده؟ لكن هذا كله في كفّة، وإجبار النساء، على عدم الإفطار خارج البيت في كفّة أخرى، إذا افترضنا أن النّساء نصف عدد ساكنة كل منطقة، فإن هذا النصف يصوم رمضان كاملاً، ثم يضيف إليه الأيام التي عليه في الدورة الشّهرية. فأين تفطر الموظفات والعاملات والطالبات في أماكن العمل أو الدراسة؟ ذكّرتني بعض قصص النساء، بحادثة أخرى عشتُها عندما سافرتُ في أحد أيام الرخصة إلى الرباط. شاهدت مطعماً للوجبات السريعة فاتحاً أبوابه، وفيه مجموعة من الأسر المغربية وبعض الشابات الأفريقيات يتناولن الطعام. حينها ابتهجت، لأنّ هناك من يراعي الحالات الخاصة في المجتمع، ولا يعمّم. طلبت وجبة غذاء، وجلست أنتظر ما طلبته. اكتشفت أن النساء والرجال الغارمة في المطعم موجودون برفقة أطفالهم فقط. وأن لا واحدة منهن كانت تأكل. حين تسلمت طبقي، ارتسمت ابتسامة حرج على وجوههن من أزواجهن. لكنّني حافظت على بهجتي بأنني غير محرومةٍ من حقوقي في الحياة، وفقاً لخصائصي الفيزيولوجية الأنثوية، التي تجعل استفادة النّساء من رخصة دينية للإفطار حقّاً لا ينبغي أن يُنازعه أحد، بدلاً من الشمة الذكورية المراد إلباسها للحياة الاجتماعية، خارج منطق الأشياء، والتي تجعل من النساء خلال فترة الدورة خارج خانة الصائمين والمفطرين معاً.

تفكيك الديمقراطية في تونس

بشار نرش

بعد مرور تسعة أشهر على «الانقلاب الذاتي»، الذي بدأه الرئيس التونسي، قيس سعيّد، في 25 يوليو/ تموز الماضي، بتجميد عمل البرلمان وحلّ الحكومة، واستكمله باستهداف مجموعة من المؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة، جديدها أخيراً الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي أنهى سعيّد برسومه رقم 22 استقلاليّتها والطبيعة الديمقراطية لنشوئها، وحوّلها إلى أداة أخرى من الأدوات التي يسطو عليها، يبدو أنّ الأمور في تونس ذاهبة باتجاه «دكتاتورية دستورية» في ظلّ إصرار الرئيس سعيّد على الاستمرار في مشروعه الفوضوي القائم على تفكيك كلّ ما راكمته تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس من مؤسسات وهيئات أقامتها نخب وكفاءات خلال عشرية الانتقال الديمقراطي الذي فجرته «ثورة الياسمين».

منذ اليوم الأول لدخوله قصر قرطاج، أظهر سعيّد إصراراً على فرض رؤيته لنظام دستوري والسياسي وتنفيذ خطته الهادفة إلى إعادة تشكيل هذا النظام مهمين تحت إشراف اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، حسب خريطة الطريق التي فرضها سعيّد بعد انقلابه الذاتي، وهما الاستفتاء على الدستور في 25 يوليو/ تموز المقبل، أي بعد ثلاثة أشهر، والانتخابات النيابية الجديدة المقررة في 17 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

ويرى هؤلاء أنّ نتائج المسار الذي يحاول سعيد فرضه بالتدريج لن تقف عند حدود فرض نظام سياسي ودستوري جديد كأمر واقع، بل سيتعدّاه إلى تغيير هيئة الدولة ومنظومة الحكم ككل، فبعد استيلائه على كامل السلطة التنفيذية وتجميده السلطة التشريعية وتدجينه السلطة القضائية وسيطرته على السلطة الرقابية، لم يبقَ أمامه إلا حلّ هيئة الإعلام والأحزاب والجمعيات لتستكمل له كلّ الأمور، وليكون وحده المتحكّم الفعلي في ما يقي الدولة من مؤسسات لا ينازعه أحد في أي شيء، ولا ينتقده أحد في أيّ من تأويلاته الفريدة، وصولاً إلى تكريس الحكم الفردي التام، بعيداً عن أي شكل سياسي ديمقراطي.

(كاتب سوري)

تفكيك مقولة «الناس على دين ملوكهم»

سيف الدين عبد الفتاح

شاعت مقولة «الناس على دين ملوكهم» في كتب التراث والأمثال، بل وشاعت في الأدبيات السياسية التراثية ووردت في مقدمة ابن خلدون، ومن قبله في «البداية والنهاية»، و«سراج الملوك»، وكذا كتاب «الفخري في الآداب السلطانية». ويبدو أن المقولة مع انتشارها لم تحظ بالتحليل الكافي، وخضعت لتوجهات التأويل المختلفة التي ارتبطت بها، وصارت، من دون وعي؛ من أهم المداخل التي تؤكّد على مركزية الحاكم والسلطان، وترشح من هامشية الشعوب ودور الجماهير في الوقت ذاته، وهو أمر يشير إلى ضرورة النظر في تلك المقولة وتفكيكها من خلال تلك المداخل المختلفة والتأويلات المتنوعة والمآلات التي ترتبت على الأخذ بكل تلك التفسيرات، حتى أن بعضهم أراد أن يضع هذه المقولة حديثا شريفا عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن المختصين فيها في الحديث أكّدوا أنه حديث لا أصل له، بل أكّد الشيخ ناصر الدين الألباني أن «الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه (..) فقد حدّثنا التاريخ تولي رجل صالح عقب أمير غير صالح والشعب هو هو!»

من المهم في هذا المقام أن يشار إلى أن معظم كتابات التاريخ المشهورة ظلت في عقيدة الأمر أسيرة الحديث عن تاريخ السلطة والملوك والسلاطين، واكتسبت شهرتها من خلال الكتابة عن ذلك، وندرت الكتابات التي تنشغل بتاريخ المسلمين والحضارة الإسلامية من خلال مداخل التاريخ الاجتماعي والثقافي والحضاري، وما يتركه ذلك من دلالات سياسية، ولعل هذه المداخل كانت من أهم اقترابات أسهم فيها بعض المستشرقين في دراسات المجتمع والثقافة، واحسنوا في التوجه إلى المصادر المختلفة من كتب الطبقات والأعيان والعلماء، والكتب التي تنشغل بمؤسساتٍ فاعلةٍ في المجتمع وتاريخ المدن، وكذلك أيضا كتب الرحلات التي أرّخت للصفات الغالبة على بعض الشعوب وغير ذلك من أمور.

ومن هنا، يشير التوقف عند مقولة «الناس على دين ملوكهم» من منظور ضمن كتابات تاريخية إلى التمركز على كتابة تاريخ السلطة والسلطان، لا تاريخ الشعوب والكيانات والتكوينات الاجتماعية والثقافية، وحتى هذا الكتب المهم «مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر»، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي، كاتب التاريخ، ورغم ملمحه المهم الذي وسّع المسألة ولم يقصرها على الملوك أو الحكام، ظل يتحلق حول مفهوم الخلافة والملك والسلطان أيضا، إلا أن من المهم أن يشار إلى إسهام اليعقوبي، حينما اختار عنواناً مختلفاً ومخالفاً لتلك المقولة، وهو «مشاكلة الناس لزمانهم»، فإن الأمر الذي يتعلق بمشاكلة الزمان أوسع من ذلك الأمر الذي يجعل الناس تبعا للملوكهم وسلاطينهم. ورغم دقة المقولة التي أكد عليها اليعقوبي في كتاب التاريخ الاجتماعي والثقافي والحضاري، وما يتركه ذلك من دلالات سياسية، ولعل هذه المداخل كانت من أهم اقترابات أسهم فيها بعض المستشرقين في دراسات المجتمع والثقافة، واحسنوا في التوجه إلى المصادر المختلفة من كتب الطبقات والأعيان والعلماء، والكتب التي تنشغل بمؤسساتٍ فاعلةٍ في المجتمع وتاريخ المدن، وكذلك أيضا كتب الرحلات التي أرّخت للصفات الغالبة على بعض الشعوب وغير ذلك من أمور.

ومن هنا، يشير التوقف عند مقولة «الناس على دين ملوكهم» من منظور ضمن كتابات تاريخية إلى التمركز على كتابة تاريخ السلطة والسلطان، لا تاريخ الشعوب والكيانات والتكوينات الاجتماعية والثقافية، وحتى هذا الكتب المهم «مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر»، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي، كاتب التاريخ، ورغم ملمحه المهم الذي وسّع المسألة ولم يقصرها على الملوك أو الحكام، ظل يتحلق حول مفهوم الخلافة والملك والسلطان أيضا، إلا أن من المهم أن يشار إلى إسهام اليعقوبي، حينما اختار عنواناً مختلفاً ومخالفاً لتلك المقولة، وهو «مشاكلة الناس لزمانهم»، فإن الأمر الذي يتعلق بمشاكلة الزمان في سياق المدخل المهم المتعلق بالظاهرة والقابلية لها، أي الاستبداد والقابلية للاستبداد، من دون أن نهمل أن تلك الجماهير والشعوب قادرة على أن تسهم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، من خلال حركة شعبية واعية، قد تتخذ أشكالا متعددة من احتجاجات أو ثورات. أما دراسة الجانب الاجتماعي في هذا، وغلبة الطابع الذي يتعلق بالنخبة الموالية للسلطة وتشبّهها بالمستبد ودعمه في ذلك فهو أمر من الوضوح بمكان، ولكن وجب ألا يُعمّم على عموم الناس، فهو من الأخلاق السائدة في الزمان وفي العصر، وهذا شأن آخر.

ولا يسعنا إلا أن نستحضر مقولة الشيخ محمد الغزالي، رحمة الله عليه، التي تفضح الاستبداد والمستبدّين، والذين ركنوا إليهم أو برّروا لهم «كل دعوة تحبب الفقر إلى الناس أو ترضيهم بالدون من المعيشة أو تقنعهم بالهوان في الحياة أو تصبرهم على قبول البخس والرضا بالدنية، فهي دعوة فاجرة يُراد بها التمكين للظلم الاجتماعي وإرهاق الجماهير الكادحة، فهي خدمة فرد أو أفراد، وهي قبل ذلك كله كذب على الإسلام، وافتراء على الله»؛ ومقاومة الطغيان باعتبارها حقا أصيلا للشعوب، لا يجعل من مقولة «الناس على دين ملوكهم» تمثّل حالة جبرية أو ظاهرة حتمية.

(أستاذ جامعي مصري)

> يشير التوقف عند مقولة «الناس على دين ملوكهم» من منظور ضمن كتابات تاريخية إلى التمركز على كتابة تاريخ السلطة والسلطان

كاريكاتير عماد حجاج

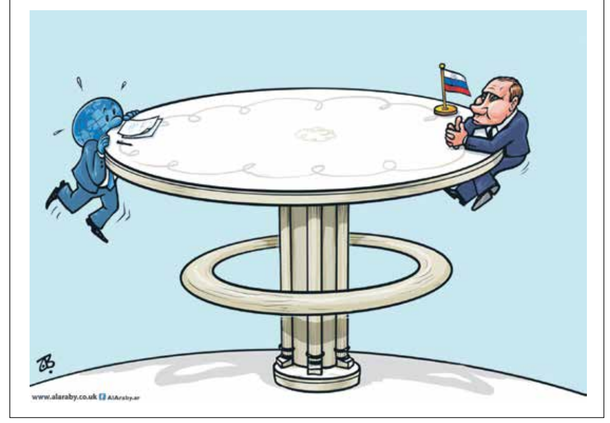

هل الإعلام الأميركي السائد مستقل؟

أسامة أبو ارشيد

من يتابع تغطية الإعلام الأميركي التقليدي أو السائد (Mainstream Media)، المرئيّ منه والمسموع والمقروء، الاجتياح الروسي أوكرانيا يخرج بانطباع أنه إعلام ينطق نيابة عن الأجندة الرسمية للولايات المتحدة في هذه الأزمة الدولية، أو أنه في خدمة تلك الأجندة التي تُشيطن روسيا، وتقدّمها عدواً متوحشاً معتدياً، في حين جعلت من أوكرانيا قصة صمود وبطولة وفداء. طبعاً، ما سبق لا يعدم استثناءات، ولكن التيار الغالب هذا وصفه. وإذا كان الواقع كذلك، فإن هذا يطرح سؤالاً مركزياً بشأن حقيقة استقلال الإعلام الأميركي عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية لواشنطن وأجندتها العالمية الكبرى؟

الدائرة الكهربائية المغلقة هنا، فكان كل جزءٍ يساهم في شحن الأجزاء الأخرى وتغذيتها، فالإعلام الأميركي يملك من الأدوات والآليات ما تمكّنه، لو أراد، من الحفاظ على قدر واسع من الحيادية والموضوعية والنزاهة، خصوصاً لناحية الاستقرار والاستقلال المالي. إلا أن ذلك لا يعني أنه ينفكّ كلياً عن الأجندة السياسية الخارجية العليا للولايات المتحدة، كما قد يجد هذا الإعلام نفسه مضطراً لمراعاة المشاعر الشعبية العارمة في لحظات تاريخية فارقة، رأينا ذلك في أعقاب هجمات «11 سبتمبر» (2001)، عندما تحوّل الإعلام الأميركي إلى مصدر تحريض على الكراهية ضد الإسلام والمسلمين، ولم تكن النزاهة والحيادية والموضوعية ضحاياه الوحيدة، إذ شملت قائمة الضحايا، أيضاً، بناء الأطر الإدراكية، بل والحقائق نفسها. وعلى هذا الأساس، ثقة انقسام بين الخبراء والأكاديميين حول الدور الحقيقي الذي لعبته وسائل الإعلام الأميركية الكبرى في السياسات الخارجية للولايات المتحدة، أو في خدمتها. بالإضافة إلى الكيفية التي يغطي بها الإعلام الأميركي، راهناً، الاجتياح الروسي أوكرانيا، يُذكّر بعض الباحثين بقصة التقرير الذي نشرته صحيفة أميركية اسمها جوديث ميللر، في صحيفة نيويورك تايمز، عام 2002، زَعَمَ وجود معلومات وأدلة عن امتلاك العراق، حينها، أسلحة دمار شامل. وكانت ميللر المرئيّ منه والمسموع والمقروء، الاجتياح معروفة بارتباطاتها بالمجمع الأميركي واللوبي الصهيوني، ومصدرها في ذلك التقرير ما زال مجهولاً، رغم أن الصحيفة أقرّت، عام 2015، أن ما جاء فيه لم يكن مستوفياً شروط النشر! الباقي تاريخ، إذ قادت إدارة جورج بوش الابن، بعد ذلك التقرير وغيره بأشهر، على غرّ العراق وإسقاط نظام الرئيس الراحل صدّام حسين. المفارقة في المثال السابق أن مصدر معلومات تلك التقارير الإخبارية كانت إدارة بوش نفسها؛ بمعنى أن الإعلام الأميركي لعب، حينها، دوراً مكملاً في ترسيخ كذب الإدارة، بحيث اكتملت

> الإعلام الاميركي جزء في منظومة الدفع باجندة النظام العالمي الذي تتوخاه الولايات المتحدة

وقد يدعم ذلك تركيز مجهر الاهتمام لهذا النهج التاريخي الذي ساد في الكتابات التاريخية متعلقاً بالسلطة والملوك، إلا أن هذه المقولة، «الناس على دين ملوكهم»، في حقيقة الأمر، لا تخلو من فائدة في التحليل الاجتماعي والثقافي، وقد فطن إلى ذلك عبد الرحمن الشقير الذي اتخذ من دراسته وتحقيقه كتاب اليعقوبي مدخلا إلى التأكيد على تلك الرؤية، ففي كتابه «مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر: مع مقدمة نظرية في علم اجتماع المعرفة في التراث العربي»، أكد أن «نظرية اليعقوبي الاجتماعية عن انتشار الأفكار في المجتمع وصناعة التأثير على المزاج العام، ظلت كامنة لم يكشف عنها، إضافة إلى إشارات المؤرخين له. وبعد هذا الكتاب من تراث تاريخ الفكر الاجتماعي، وهو من أوائل المؤلفات العربية في العلوم التي تعنى بأفكار الإنسان العادي في حياته اليومية».

ومن هنا علينا أن نؤكد على أهمية هذا التحليل الثقافي والاجتماعي لمثل هذه الكتابات، وكذلك الاستفادة من كتابات المستشرقين، والتي كان لها من عمق التناول في مصادر أخرى، ومنها تلك المدرسة التي تتعلق بالتاريخ الاجتماعي، كما أن من المهم الاستفادة من دراسات تقدم رؤية أعمق وأدق مثل كتابات خالد فهمي، وخصوصا كتابه «البحث عن العدالة: القانون والطب الشرعي في مصر الحديثة»، وكتابات الباحث النابه محمد سعيد عز الدين، بالإضافة إلى مدرسة تيموثي ميتشل، خصوصا في كتابه «حول استعمار مصر»، وتلامذته الذين تبعوه، وكذا في كتاب جيمس سكوت «المقاومة بالحيلة» الذي يعد مهما ومتميزا في هذا المقام. ولا يُنسى في هذا السياق برتران بادي الذي ربط بين السياسة والاجتماع، مقتفيا أثر نهج التاريخ الاجتماعي، فكانت كتاباته المهمة «الدولتان»، و«الدولة المستوردة»، وكتابات أسبق له مثل «سوسيولوجيا الدولة»، من هنا، نحن أمام مقولة «الناس على دين ملوكهم» التي تؤول تسويغا للاستبداد ومركزية السلطة وتهميش دور الشعوب وإرادتها والجماهير وفاعليتها، وهو أمر يجعلنا ندرس هذا الشأن في سياق المدخل المهم المتعلق بالظاهرة والقابلية لها، أي الاستبداد والقابلية للاستبداد، من دون أن نهمل أن تلك الجماهير والشعوب قادرة على أن تسهم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، من خلال حركة شعبية واعية، قد تتخذ أشكالا متعددة من احتجاجات أو ثورات. أما دراسة الجانب الاجتماعي في هذا، وغلبة الطابع الذي يتعلق بالنخبة الموالية للسلطة وتشبّهها بالمستبد ودعمه في ذلك فهو أمر من الوضوح بمكان، ولكن وجب ألا يُعمّم على عموم الناس، فهو من الأخلاق السائدة في الزمان وفي العصر، وهذا شأن آخر.

ولا يسعنا إلا أن نستحضر مقولة الشيخ محمد الغزالي، رحمة الله عليه، التي تفضح الاستبداد والمستبدّين، والذين ركنوا إليهم أو برّروا لهم «كل دعوة تحبب الفقر إلى الناس أو ترضيهم بالدون من المعيشة أو تقنعهم بالهوان في الحياة أو تصبرهم على قبول البخس والرضا بالدنية، فهي دعوة فاجرة يُراد بها التمكين للظلم الاجتماعي وإرهاق الجماهير الكادحة، فهي خدمة فرد أو أفراد، وهي قبل ذلك كله كذب على الإسلام، وافتراء على الله»؛ ومقاومة الطغيان باعتبارها حقا أصيلا للشعوب، لا يجعل من مقولة «الناس على دين ملوكهم» تمثّل حالة جبرية أو ظاهرة حتمية.

(أستاذ جامعي مصري)

أي حوار يدعو إليه السيسي؟

علاء بيومي

أطلق الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في خطاب له في 26 إبريل/ نيسان الجاري، مبادرة للحوار السياسي، كما دعا إلى تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي عن المعتقلين السياسيين، معبرا عن سعادته الشخصية بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين قبل أيام. وجاء الإعلان عن المبادرة والعفو ضمن حزمة من مبادرات أطلقها السيسي في الخطاب نفسه تركّزت على جهود الدولة المصرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لحرب أوكرانيا، حيث طالب السيسي الحكومة المصرية بإعلان خطة اقتصادية متكاملة لمواجهة تداعيات الحرب، وتشجيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وطرح شركات مملوكة للمؤسسة العسكرية في البورصة المصرية. وسبق للسيسي الحديث عن مبادرة الحوار السياسي، في لقاء عقده في 21 من أبريل/ نيسان الجاري، مع عدد من الصحافيين المصريين، مؤكّدا أنها تأتي ضمن جهود إطلاق ما سماها الجمهورية الجديدة في مصر. ثم تتضح بعد طبيعة الحوار الذي دعا إليه السيسي سوى أنه سيُعقد تحت إشراف إدارة المؤتمر الوطني للشباب، وأنه سيشمل «كل القوى السياسية بدون استثناء أو تمييز»، وأن السيسي نفسه سيشارك في مراحل الحوار المتقدّمة، وأن نتائجه سوف تعرض على البرلمان المصري للإسهام فيها. وليست واضحة أيضا الأسباب التي دعت الرئيس المصري إلى إعلان هذه المبادرة في الوقت الحالي، وإنْ قال، في خطابه، إنه ركّز، في بداية حكمه، على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي أولا، وأنه انشغل بحلّ مشكلات اقتصادية عاجلة، مثل توفير المياه والكهرباء، وتطبيق خطط عاجلة لمواجهة مشكلات الاقتصاد المصري، مؤكّدا أن الخطط الاقتصادية التي طبقها منذ عام 2016 ساعدت مصر كثيرا على مواجهة تبعات أزمتي وباء كورونا وحرب أوكرانيا، وعلى تمكين الاقتصاد المصري من النمو بشكل مستمر خلال الأزمتين. كما يؤكّد السيسي على أن مصر تعرّضت لهزّات اقتصادية وسياسية وأمنية خطيرة بعد ثورة يناير، أزمات أدّت إلى انتشار الإرهاب، وتبديد الاحتياطي النقدي للبلاد، وتعطيل مشكلاتها الاقتصادية، مشيدا بالدعم الذي حصلت عليه مصر من بعض الدول العربية بعد يوليو/ تموز 2013، والذي قدّره بعشرات المليارات من الدولارات، وبالجهود الاقتصادية التي بذلتها حكومته لعلاج تبعات ثورة يناير الاقتصادية والسياسية والأمنية، مشيرا إلى أن مؤسسات الأمن المصرية قدمت 3277 شهيدا و12280 مصابا بإصابات مقعدة عن العمل في مواجهتها مع الجماعات الإرهابية، منذ 2013.

وبناء على ما سبق، وما هو معروف عن النظام المصري الحاكم، تبقى دعوة السيسي إلى الحوار غامضة ولا تبشر بالكثير، للأسباب التالية:

أولا: لا تتوفر معلومات كافية عن الحوار وهدفه والقوى المنظمة له والراعية له والمشاركة فيه، خصوصا في ظل القبضة والبهيمنة الأمنية القوية على مختلف جوانب العمل السياسي في مصر، منذ انقلاب يوليو 2013، بما في ذلك عملية اختيار أعضاء البرلمان المصري نفسه، والتحكّم في عملية التشريع، وتنظيم مختلف الفعاليات السياسية الرئيسية، وهذا يعني أن النظام المصري الحاكم يريد أن يكون هو من يرعى ويدير الحوار السياسي.

ثانيا: ما زال النظام يصر على رواياته لأحداث، وعلى تبرئة ساحته بشكل كامل، حيث قال السيسي إن بعض القوى سعت إلى «الإساءة للجيش» بعد ثورة يناير من خلال «قتل الناس في محمد محمود، ماسبيرو، والمجمع، والتشويه الذي تم على مدى سنة ونصف»، ويصرّ أيضا على أنه لم «يتآمر» على الرئيس محمد مرسي رحمه الله، وعلى أن إطاحة حكمه (مرسي) كانت ضرورية، لأن الإخوان المسلمين لم يكونوا «مستعدّين» للحكم، وعلى أنه يحقق «إرادة الناس»، وعلى أن أسلوب تعامل قوات الأمن المصرية مع الأزمات التي واجهت مصر منذ 2013 كان ضروريا، وكان حربا على الإرهاب، كما يصرّ أيضا على أن سياساته الاقتصادية كانت صحيحة وناجحة. وهذا يعني أن الرئيس المصري لا تشغله فكرة البحث عن الحقيقة، ولا محاسبة المسؤولين، ولا تحقيق العدالة، ولا التعلم من أخطاء الماضي. كما لا يعترف بأي خطأ جرى ارتكابه، ويفضّل التركيز على المستقبل، وعلى ما يسميها الجمهورية الجديدة، وعلى أن يكون للقوى السياسية «بلا استثناء أو تمييز» دور في الحوار المنتظر. ثالثا: ليس واضحا ما يقصده السيسي بالجمهورية الجديدة، فلو كان يقصد بها التغييرات التي أجراها على نظام الحكم العسكري الحاكم في مصر منذ 1952، فالواضح أن مصر لم تشهد أي جمهورية جديدة منذ يوليو 2013، وما زالت تدور في فلك نظام 1952 بدولته العميقة القائمة على مثلث الرئيس والجيش والاستخبارات، كما يشرحه روبرت سبرنغبورغ في كتابه الهام «مصر». بل أضرّت التغييرات التي استحدثها السيسي ببعض التقدّم الذي شهده نظام 1952 خلال حكمي أنور السادات وحسني مبارك، والمتمثل في تعميق القشرة المدنية للنظام العسكري، حيث أعاد الحكم الاستبدادي المفرط، والقمع الأمني غير المقيد بقانون أو دستور، ودمّر الحياة السياسية والقوى السياسية المختلفة. وعلى الصعيد الاقتصادي، أطلق السيسي يد المؤسسات التابعة للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، وقوّض القطاع الخاص، وعجز عن تبنّي أي خطط لتعميق التصنيع أو إعادة هيكلة الاقتصاد المصري، كما أغرق البلد في الديون، حيث اقترض السيسي حوالي 40 مليار دولار كل عام من مصادر داخلية وخارجية منذ عام 2016، مما أدى إلى مضاعفة الدين العام في مصر خلال خمس سنوات فقط منذ عام 2017 ليصل إلى حوالي 400 مليار دولار في نهاية العام الحالي. كما خفّض العملة المصرية أكثر من نصف قيمتها أمام الدولار، ما دفع ملايين المصريين تحت خط الفقر، وتواجه مصر حاليا أزمة اقتصادية جديدة، على الرغم مما تحمّلته من أعباء اقتصادية واجتماعية ودين باهظة.

في مثل هذه الظروف، لا تبدو مصر مقدمةً على جمهورية جديدة، بل تبدو مقدمةً على صورة أخرى من صور الحكم الاستبدادي العسكري التي عاشتها البلاد من انقلاب الجيش على الحكم الملكي في 1952، كما تبدو مصر أيضا أكثر قلقا على مستقبلها في ظل تردّي البلاد المستمر منذ ذلك الحين، وتفاقم أزمة الديون أخيرا، والتدمير الذي تعرّضت له مختلف القوى السياسية والمجتمعية.

رابعا: من الصعب أيضا تصوّر أن تقوم المعارضة المصرية بأي استجابة جادّة لدعوة الحوار التي جرى إطلاقها، وذلك بسبب التدمير المنظّم الذي تعرضت له منذ 2011 على يد قوات الأمن، وأدّى إلى مقتل المئات من أبنائها، وسجن عشرات الآلاف، وفرار مئات وربما آلاف منهم إلى الخارج، ناهيك عن التدمير المنظم للعمل العام، وقد يشارك بعض الأشخاص أو القوى في بعض دعوات الحوار التي يطلقها النظام، ولكنها تبقى مشاركات فردية أو غير منتظمة بسبب تفكك قوى المعارضة المصرية نفسها.

خامسا: تظل الأسباب الحقيقية التي دفعت النظام المصري إلى الدعوة إلى مثل هذا الحوار غير واضحة. وقد ترتبط بضغوط يتعرّض لها من الدائنين الدوليين، والذين يشعرون بأن مصر تسير في الطريق الخطأ، ولم يعد من المقبول أن تحصل على مزيد من الديون من دون القيام بإصلاحات أساسية، مثل إعادة بناء المؤسسات، والعودة، ولو قليلا، إلى احترام حكم القانون وتحرير القطاع الخاص والحد من توغل شركات المؤسسات العسكرية في الاقتصاد.

وربما ارتبطت بالأزمة الاقتصادية التي تواجهها مصر والتكاليف الباهظة التي تفرضها على المصريين، وسعي النظام إلى تحميل «المعارضة» بعض تلك التكاليف. وقد ترتبط أيضا بمساعي التهدئة التي يشهدها الإقليم لأسباب مختلفة، وسعي دول المنطقة إلى إعادة ترتيب أوراقها.

وبناء عليه، ستربط القوى السياسية المصرية، بدون شك، بالإفراج عن بعض المعتقلين، وبتخفيف قبضة الأمن وحالة الاحتقان السياسي، وقد يشارك بعضها في دعوات الحوار فور إطلاقها. ولكن التشاؤم سيظل سيد الموقف، فالنظام لا يريد أن يعترف بأخطاء، وهو من يرعى الحوار ويديره، والجمهورية الجديدة بلا أفق إيجابي يُذكر، والقوى السياسية أضعف من أن تكون وسيطا بين الشعب والنظام أو قادرة على تطوير الحوار محدود الأفق، ويبقى التراجع المستمر سيد الموقف، ولو استمر بطيئا في معظم الأحيان، أو تسارعت خطاه بشكل مفاجئ في أحيان أخرى.

(كاتب مصري في لندن)

> لا تبدو مصر مقدمةً على جمهورية جديدة، بل تبدو مقدمةً على صورة أخرى من صور الحكم الاستبدادي العسكري

فرنسا... هواء فاسد

بشير البكر

بات اليمين المتطرّف في فرنسا القوة الثانية وفق دورتي الانتخابات الرئاسية لعامي 2017 و2022، ويمكن من خلال النتائج التي حصلت عليها مارين لوبان، مرشّحة هذا التيار، ملاحظة القفزات التي تحقّقت، حيث زاد رصيدها في صناديق الاقتراع، في مواجهة منافسها إيمانويل ماكرون، ثماني درجات لتحصل على 42% من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، ما يشكّل قرابة 13 مليونا، أي نسبة 20% من مجموع السكان، وهذا رقم كبير يوجه رسائل خطيرة، إذا عرفنا أن فرنسا بلد يعيش السياسة، ويتنفسها ويعكسها في كل تفاصيل حياته ومواقفه وسياساته الداخلية والخارجية.

حين وصل الوالد جان ماري لوبان إلى البرلمان الفرنسي للمرة الأولى في 1986، أثار انتخابه صدمة كبيرة لقيت ارتداداتها على المستويات السياسية والثقافية والإعلامية، وكانت ردود الفعل في أغلبها تستنكر ولادة هذا النبت الغريب، الذي ظهر فجأة في حديقة فرنسا الخلفية. وما كان له لينبُت في بلد الإخاء والعدالة والمساواة في ظروفٍ طبيعية، ولذا لم يتم النظر إليه علامة على بداية تغير في تعاطي المجتمع الفرنسي مع السياسة، بل جرى تفسيره من منظور نظرية المؤامرة، واعتبر بعضهم أن الرئيس الاشتراكي الفرنسي، فرانسوا ميتران، شجّع ظهور اليمين المتطرّف كي يضعف اليمين التقليدي.

شكلت نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأخيرة ما يشبه الهزّة السياسية العنيفة، بسبب النهاية المأساوية التي آلت لها الأحزاب التقليدية الكبرى، التي قادت الحياة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليمين التقليدي الجمهوري والاشتراكي والشيوعيون، ولم يحقّق المرشّحون الثلاثة لهذه الأحزاب مجتمعة نسبة 10% من أصوات الناخبين، وظهر بشكل رئيسي أن ثلاث كتل جديدة تستقطب اتجاهات التصويت، الليبرالية الباهتة التي يمثلها ماكرون، اليمين المتطرّف الذي يتقاسم تمثيله مارين لوبان وإريك زيمور، واليسار المتطرّف الذي يمثله جان لوك ميلانشون. والملاحظ أن اليمين واليسار المتطرفين في تنامٍ سريع يعادل سرعة انهيار القوى التقليدية، وهذا أمر له انعكاسات خطيرة في بلد ديكارت والعقلانية، الذي بات يشهد غياب قوى سياسية تشكّل نقطة ثقل وتوازن، تتمثل من خلالها الطبقات والفئات الاجتماعية الوازنة. هذا إذا اعتبرنا القوى الثلاث التي ولدت من صناديق الاقتراع ليست متجذّرة في نسيج المجتمع الفرنسي، ويمكن لها أن تتراجع تبعا للتطورات الداخلية والخارجية، إلا أن قوة اليمين المتطرّف ذات تأثير ضار على فرنسا في الداخل والخارج، فالبلد الذي وصل إلى مستوى متقدّم من التعدّدية لجهة تحدر نحو 10% من مواطنيه من أعراق وديانات مختلفة عربية وأفريقية وآسيوية، لا يمكن له أن يعود إلى الوراء، ويمارس التمييز التصريح مثلما يدعو إلى ذلك زيمور.

صعود اليمين المتطرّف من شأنه أن يسمّم الحياة العامة في البلد، وينتج بيئة جديدة تستشري فيها ثقافة الكراهية، ما يولد استقطابات حادّة، اجتماعية وثقافية وسياسية وحتى دينية، تتجاوز حدود فرنسا إلى علاقاتها مع بعض البلدان العربية والإسلامية التي تشكّل خزّان الهجرة إلى هذا البلد منذ الحرب العالمية الثانية، ما أدّى إلى نشوء جاليات وأجيال جديدة شريكة في المواطنة بكل ما يترتب عليها من حقوق وواجبات. وبالتالي، تتسم المرحلة المقبلة بالصعوبة، وبات الصعود المنفلت لليمين المتطرّف يهدّد بفتح صدعٍ سوداء في فرنسا. ومن المؤسف أن الدولة والمؤسسات العتية لم تتحرّك من أجل الحد من انتشار اليمين المتطرّف، الذي يعتاش على ثقافة الكراهية، ومن دورة انتخابية إلى أخرى يزداد الموقف تدهوراً، ولا أحد من المسؤولين يتعامل معه، أو يحاول أن يحدّ من شطط بعض وسائل الإعلام، حيث باتت بعض القنوات التلفزية منابر ثابتة لهذا التيار الشعبوي، ومنها قنوات تلفزية معروفة.

نكتة الكهرباء وانتخابات لبنان

**جمانة فر

إضراب المعلّمين الفلسطينيّين... مجرَّد مؤشِّر

أسامة عثمان

الفلسطيني الذي يناضل ضد الاحتلال، ويصمد في فلسطين، منذ عقود، هو أيضاً إنسان عاديّ، عليه مسؤوليات وواجبات، أُسَريَّة، وفردية. والسلطة الفلسطينية التي تتصدّى للتحديات الوطنية والسياسية، أو يُفترض أنها كذلك، عليها أيضاً التزامات حكومية تُجاه مواطنيها، وتُجاه موظفيها، وهذان المساران يتوازيان، ويتعايشان.

والفلسطينيون هم أيضاً جزء من العالم، يتلقّون أزماته، ومنها الاقتصادية، كموجة الغلاء التي طاولت الحاجات الأساسية، من غذاء ومسكن وعلاج وغيرها. وفي أجدد التطورات، وعلى ذكر العلاج، أعلنت نقابة العاملين في مستشفى المقاصد الخيرية، بالقدس، توقّف عمل المستشفى، لعدم تأمين دفعة من مستحقاته على وزارة المالية الفلسطينية، لتأمين الاحتياجات الأساسية للمرضى، وتأمين الراتب الشهري، بعد انقطاعه أكثر من ثلاثة أشهر، وفيما تُوُصِّل لاحقاً إلى حلٍّ مؤقّت، فإن الأزمة المستمرة، منذ سنوات، والمتمثلة بديون المستشفى على الحكومة، لم تُحَلّ. وقبل موجة الغلاء، عانى الفلسطينيون، كما غيرهم، في أقطار العالم، تداعيات وباء كورونا، من إغلاقاتٍ متصلة، ومتتابعة، ومن ارتباك قطاعات الإنتاج المتعدّدة، وما ترتّب عن ذلك من ارتفاع مستويات البطالة، وشُحّ السيولة النقدية. في هذا السياق، حدث إخلال بصرف الرواتب، وعلى مدار خمسة أشهر، لم يتقاضَ الموظفون في السلطة الفلسطينية إلا نسبة من مستحقاتهم، وهي التي قبل الاقتطاعات لم تكن كافية لمعظم الموظفين. وقد شهدت الضفة الغربية مطالبات نقابية، وإضرابات موظفين حكوميين، منهم الأطباء، والمهندسون، والممرّضون، والمعلمون، وهم القطاع الذي ينضوي فيه أكبر عدد من الموظفين، حيث لا يمكن أيّ أسرة فلسطينية، تقريباً، ويوميّاً، أن تنجو من تأثير إضرابهم على أبنائها، في المراحل التعليمية المختلفة، وفي شأن كبير الأهمية، وخصوصاً، بعد الضرر البالغ الذي لحق بالتحصيل العلمي، بعد الاضطرار إلى التعليم الإلكتروني، وهو الأسلوب الذي لم تثبت له، على مستوى العالم، نتائج مُرْضية، فضلًا عن أن يكون ذا كفاءة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لا تتمتّع بخِدْمات (إنترنتية) جيّدة، بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى عجْز غير قليل من الأُسَر عن توفير أجهزة اتصال، لجميع أبنائها، أو لبعضٍ منهم. هذا، ويسود تقطّع في العملية التربويّة التعليمية، منذ أشهر، في مناطق معيَّنة من الضفة الغربية، وتحديداً، محافظة الخليل. لكن بعد ذلك، امتد الإضراب إلى سائر مدن الضفة، وقراها، حين أعلن اتحاد المعلمين الفلسطينيين تنظيم فعالياتٍ احتجاجية، في الإضراب، لمدَّة محدودة، ثم أعلن إنهاء تلك الفعاليات، بعد توصُّله إلى اتفاق مع الحكومة، رآه كافياً، في هذه المرحلة.

ولكنَّ قطاعاً واسعاً من المعلمين، وفي سائر المناطق الفلسطينية، شعروا بخيبة أمل، وبأنَّ «الاتحاد» قد خذلهم، أو أنه تساوَقَ مع منطق الحكومة القائم على التسويف، وغير المُلبّي للمطالب الأكثر إلحاحاً، وهي التي تتمحور حول زيادة الراتب، ودفع المستحقّات المتأخّرة، واحتساب غلاء المعيشة، بأثر رجعي. وفي المجمل، بعد عدم التزام الحكومة الفلسطينية تنفيذ كامل بنود الاتفاقية التي جرى التوصُّل إليها، بعد الإضراب الذي خاضه المعلمون، عام 2016، ومن هنا، انطلق حراكٌ نقابيٌّ جديد، من وحي هذه الأزمة، أُطلق عليه «حراك المعلمين الموحَّد»، طالَب، من ضمن ما طالب، بإنهاء «الاتحاد»، واستحداث نقابة للمعلمين منتخبة، بشكل صحيح، وتمثّل المعلمين فعلاً، وذلك أسوة بالنقابات الأخرى، كنقابتي الأطباء والمهندسين. إذ يرى معلمون كثيرون أن «الاتحاد»، وهو المسيطَر عليه من حركة فتح، ليس الأقرب إليهم، وإلى مطالبهم، بقدر اقترابه من الحكومة، وأولوياتها، والدليل على الفشل التمثيلي الملحوظ الذي أصاب الاتحاد، ما تشهده مدارس كثيرة من إضرابات واسعة النطاق، خارج إطار الاتحاد، فاتفاقُه مع الحكومة لم يعد ذا صلة، وهو نفسه، برغم دعواته المتكرِّرة إلى العودة إلى الدوام، لم يُسمَع له، وأصبحت الحكومة الفلسطينية، إنْ هي أرادت حلَّ الأزمة، مضطرّة إلى التعاطي مع هذا الجسم الجديد الذي بدأ يتشكّل، وإنْ لم يُنجَز، بعد، بإطار نقابيٍّ منتخَب، أو حتى مُعلَن، فنشاطاتُه تجري، حتى اللحظة، على مواقع التواصل الاجتماعي، «فيسبوك» تحديداً، ولم يكن الحادث الآن بلا سابقة، فقد خاض المعلمون الفلسطينيون إضراباً مماثلاً، عام 2016، واستمرّ، بفضل تماسُك المعلمين، وتضافُر الاستجابات له، عدّة أسابيع. وكلّ من يتاح له الاطلاع على حالة المعلمين، في الوقت الراهن، يمكنه أن يحسّ بمقادير الامتعاض، ونفاد الصبر، ولولا حدّة الأحوال، لما كان لهذا الإضراب الحالي الذي يقع خارج اتحاد المعلمين، وهو الإطار القانوني المعترَف به، أن يكون، وأن تكون الاستجابة له، على هذا النطاق الواسع، في كبريات المدن الفلسطينية، مثل الخليل ورام الله وبيت لحم وجنين، وطولكرم، وغيرها. وبرغم محاولات التخويف، بإصدار قرارات حسم أيام عمل، لولا شعور المعلمين بأنه لم يعد لهم ما يخسرونه، وأنَّ الاستمرار بهذه الرواتب التي تقادَمت، مع ارتفاع الأسعار، ومع ضعْف القوة الشرائية للعملة، أمرٌ لا يهدِّد قُوت أبنائهم فقط، بل يمسُّ بكرامتهم، وهم الذين، كما غيرهم من الموظفين، من الصعب المزايدة عليهم، وعلى تحمُّلهم، وذلك بشهادة الأمين العام لاتحاد المعلمين، سائد ارزيقات الذي قال، أخيراً، لـ«العربي الجديد»، تعقيباً على دعوة الرئيس محمود عبّاس ورئيس الحكومة محمد اشتية النقابات إلى وقف خطواتها الاحتجاجية، نظراً إلى الظروف السياسية التي تمرُّ بها القضية الفلسطينية، والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية: «متى كان الوضع السياسي في فلسطين مستقرّاً، حتى يقال لماذا تتحرّكون الآن؟ لقد عشنا العام الماضي، بمعظمه نحن وكافة الموظفين الحكوميين بأنصاف رواتب، ومرّت أشهر بأكملها لم نتلقَّ راتباً أصلاً، وحينها صمتنا؛ لأننا ندرك خطورة ما كان يجري، لم يصبر أحدٌ على الحكومة، كما صبر الموظَّف». ولكن ارزيقات، كما بدا المعلمين كثيرين، لم يثبت على أحسن المواقف. وعاد، وساق الأوضاع التي تعيشها الضفة الغربية، والمواجهات مع الاحتلال، ذريعةً للقبول بوعود جديدة للحكومة، وحتى هذه الوعود لا تلبّي المتطلّبات الجوهرية، ولا تنعكس، حتى فيما لو نُفِّذت، كاملةً، وذلك، بداية عام 2024، فما إنْ نصل إلى ذلك الوقت، حتى تكون المبالغ المصروفة، (إن صُرفت)، قد تجاوزها الغلاء، وتضخّم العُملة. علَماً أن الضفة الغربية تُعَدّ من أعلى المناطق المحيطة، في مستوى المعيشة، بسبب التبعية العامة للاقتصاد الاحتلالي. ولا تخفى الأضرار الناجمة عن استمرار الإضراب، وخصوصاً في هذا الوقت من العام الدراسي، حيث الاستعدادات لعقد امتحان الثانوية العامة، وما يسبّبه ذلك من قلق الطلبة وأولياء أمورهم، فضلاً عن الأضرار اللاحقة بسائر الطلبة؛ فمَن الذي يتحمّل القسط الأكبر مِن المسؤولية؟ ولا تنحصر الأزمة الاقتصادية المعيشية في قطاع المعلمين، فهناك أُسَرٌ لا تتوافر، حتى على هذه «الضمانة» التوظيفية، يعاني أربابُها من البطالة، أو العمل المتقطّع، ولا ينحصر كذلك عجز السلطة عن الوفاء بالتزاماتها، بهذا القطاع، فهناك الأُسَر المحتاجة التي تنتظر استحقاقاتها التي تقدّمها وزارة التنمية الاجتماعية، وهي مبالغ بسيطة جدّاً، لم تتقاضَ هذه المخصصات، منذ أشهر، وكذلك، كما تقدَّم، يعاني المرضى، من تداعيات هذه الأزمة. وهكذا، تتفاقم على السلطة التي نكث الاحتلال بالتزاماته السياسية تجاهها، ليس من انسداد سياسي تفاوضي، فقط، بل أصبح هذا الانسداد يُنتج تداعياتٍ مباشرة، على حياة الفلسطينيين اليومية، ومتطلباتها الأساسية.

> أصبح الانسداد السياسي يُنتج تداعياتٍ مباشرة، على حياة الفلسطينيين اليومية، ومتطلباتها الأساسية

> يشعر المعلمون بأنَّ الاستمرار بالرواتب التي تقادَمت، مع ارتفاع الأسعار، ومع ضعْف القوة الشرائية للعملة، لا يهدِّد قُوت أبنائهم فقط، بل يمسُّ بكرامتهم

ومع أن هذه الأحوال قد تُسكَّن، مؤقتاً، بمساعدات، أو منح خارجية، ما يعني أن السلطة قد تستفيد من هذه المؤشّرات لتعجيل تلك المساعدات، أو ضمان استمرارها، والتي تعثَّر بعضها، كما التي تأتي من الاتحاد الأوروبي، بسبب اشتراطاته على المنهاج الفلسطيني، المدرسي... إلا أن الفشل الجوهري الماثل في استمرار الاحتلال، وتحكُّمه بالموارد، وفي ظل استمراره في قرصنة أموال الضرائب، إضافة إلى أسئلة كثيرة عن الإدارة المالية للسلطة، ونظام الرواتب غير الخاضعة للمساءلة، والرقابة، كما بقية الميزانية، في غياب المجلس التشريعي، من شأن ذلك أن يغذّي أحد اتجاهين، أو كليهما: الاتجاه النضالي ضدّ الاحتلال، أو الاتجاه الداخلي بتفاقُم حالات الاحتجاج، أو بتكاثُر أسباب النزاعات المحلية، بين الناس، العائدة إلى الحقوق المالية، والتنازُع عليها.

(كاتب فلسطيني)

فاز ماكرون، وخسرت مارين، وانتصر لوبان

عائشة البصري

تتنفّس أطياف من المجتمع الفرنسي الصّعداء، عقب هزيمة مارين لوبان في رئاسيات 2022. خسرت مرشّحة اليمين المتطرّف رهان الرئاسة، مثلما انهزم والدها جان ماري لوبان من قبلها، لكن قاعدة الحزب قد اتسعت وأفكاره انتصرت، وتجاوز المدّ اللّوباني لأول مرّة في عمر الحزب الستيني عتبة الـ40% من أصوات الناخبين. انتشرت أفكار هذا الحزب العنصري على نحو واسع، وجرى تطبيعها في المجتمع، ولا يمكن لهذا الإنجاز إلا أن ينذر بالأسوأ في فرنسا.

في مطلع السبعينيات، أسّس لوبان حزب «الجبهة الوطنية»، وافتتح خطاب العداء للمهاجرين بشعار: «مليون عاطل من العمل يعني مليون مهاجر غير مرغوب فيهم» و«فرنسا والفرنسيون أولا». لقي خطابه آذانا صاغية شجّعته على المطالبة بتهجيرهم قسرا: «علينا تنظيم عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في أسرع وقت». وباسم النّقاء العرقي والسّمو الحضاري، حثّ السّلطات على الكفّ عن منح الجنسية الفرنسية لكلّ من يولد في فرنسا، لأن «الماعز قد تُولَد في الإسطبل، لكن ذلك لن يجعل منها أحصنة»، على حدّ قوله. وفي موضع آخر، تبجّح بشرائه بيتا في الريف، حتى يستمتع أبناؤه برؤية البقر بدلا من العرب.

ولمّا كان عقاب القضاء الفرنسي للتحريض على الكراهية والعنصرية ينحصر في غراماتٍ شكليةٍ لا تتجاوز آلاف اليوروهات، فقد استمر لوبان في شيطنة «الأجانب»، مستهدفا العرب والمسلمين على نحو خاص. وظلت مارين، ابنته البكر، تردّد خطاب والدها، مشبّهة صلاة المسلمين في الشارع بالاحتلال النازي. ودعت هي الأخرى لحرب شاملة ضد «الاستبداد الإسلامي»، حتى لا «تحل الشريعة محل دستورنا، ويحلّ الإسلام الراديكالي محل قوانيننا، ويدمّر عمراننا، ويحظر موسيقانا، ويمارس التطهير الديني بكل فظائعه»، كما قالت في أحد خطاباتها الترويعية في سنة 2015. ومع ازدياد طموحها في السلطة، أبعدت مارين والدها عن الحزب الذي أطلقت عليه اسم «التجمع الوطني» في سنة 2018. لطّفت خطاباتها، وأكثرت من ابتساماتها، ووسعت دائرة العداء لتشمل نظريا العولمة المتوحشة. غيّرت العلامة التجارية وحافظت على البضاعة، وبدل مهاجمة الإسلام والمسلمين صراحة مثلما يفعل والدها تجاه ما يسميها «الفاشية الخضراء»، فضّلت مهاجمتهم تحت غطاء مكافحة «الأيديولوجيا الإسلامية»، وتعني بها الإسلام الذي لا تعتبره دينا، وإنما «أيديولوجيا غازية» تشكّل المرأة رأس حربتها، لارتدائها الحجاب أو الجلباب، الوشاح أو الخمار أو البوركيني. وبينما ترى لوبان أن «الحجاب زي أيديولوجي وليس زيا دينيا»، يضيف جوردان باردييلا، أحد قادة حزبها، أن الحجاب «زي النضال ومن يسعى إلى الانفصال عن الجمهورية». خطاب الحرب على الإسلام صاحبته مطالب بإبادة المسلمين في فرنسا، خصوصا في الفضاء الافتراضي. في إحدى تغريداتها العنصرية، كتبت السياسية اللوبينية شانتال كلامير في سنة 2014: «الإسلام والمحمّديون طاعون القرن الحادي والعشرين ينبغي محاربتهم ودفعهم إلى حتفهم بدون تردد وبكل الوسائل الممكنة»، واكتفت مارين بوصف خطاب الإبادة المتفشّي داخل حزبها بـ«المتهور». الواقع أن حزب لوبان لم يبتكر العنصرية على أساس عرقي في بلاد الأنوار، بل ورثها عن سيد الجمهورية الخامسة شارل ديغول، الأب الأسطوري لـ«فرنسا الحرة»، التي هبّت لتحريرها مستعمراتها المغاربية الأفريقية، حين كان جل الفرنسيين منبطحين أمام النازية. فلطالما ردّد الأب لوبان أقوال ديغول كما وثقها وزير التعليم في الحكومة الديغولية آلان بيرفيت، في كتاب (C'était De Gaullle): «إنه لأمر جيد للغاية أن يكون هناك فرنسيون صفر وفرنسيون سود وفرنسيون سمر. هذا يُبيّن أن فرنسا منفتحة على كل الأجناس، وأن لديها رسالة عالمية، شرط أن يظلوا أقلياتٍ قليلة، فنحن قبل كل شيء شعب أوروبي من عرق أبيض، ثقافتنا يونانية ولاتينية وديننا مسيحي. لنكن صريحين! هل رأيتم المسلمين بعمائمهم وجلابيبهم؟ واضح أنهم ليسوا فرنسيين! .. أتظنّون فرنسا قادرة على استيعاب 10 ملايين مسلم سيصبحون غداً 20 مليوناً ثم 40 مليوناً؟».

الحقيقة أن ديغول ذاته ورث عنصريته عن المارشال فيليب بيتان، أب فرنسا الفيشية، التي شرّعت في أكتوبر/ تشرين الأول 1940 سلسلة قوانين استهدفت «العرق اليهودي»، ومكّنتها من شرعنة اضطهاد اليهود، قبل أن تجبرهم على ارتداء النجمة الصفراء لتعزلهم عن باقي الفرنسيين، ثم ترسل عشرات الآلاف منهم إلى المحرقة. وبيتان ذاته ورث كراهية اليهود عن غيره، وغيره قد ورثها عن غير غيره. كراهية الآخر وقبح السياسات العنصرية التي مأسستها فرنسا متجذرة في مجتمع نجح في التستر عليها بالإفراط في تسويقه صورة الأنوار والثقافة والفنون إلى جانب تصديره مستحضرات التجميل والعطور والموضة الفاخرة. كل ما هنالك أن ديغول وجمهوريته الخامسة قد حوّلا كراهية اليهود إلى كراهية العرب والمسلمين، بعدما حظرت عليهم جرائم النازية والفاشية والفيشية في الحرب العالمة الثانية مواصلة الجهر بمعاداة السامية.

تفسّر هذه العنصرية الدّفينة وجود «نظام أبارتهايد تُرابي واجتماعي وإثني» في فرنسا، حسب توصيف رئيس الوزراء الفرنسي السابق إيمانويل فالس، الذي صدم الفرنسيين باعترافه بمسؤولية الدولة في تكريس نظام الفصل العنصري بعد مرور عشر سنوات على انتفاضة سكان «الضواحي» في خريف 2005. اعترف فالس بسياسات أبارتهايد انتهجتها الجمهورية الخامسة منذ السبعينيات والثمانينيات، عبر تشييدها أحياء هامشية ومهمّشة خارج مراكز مدنها، رصّت فيها كتلا من العمارات والبلوكات الإسمنتية، لتأوي عائلات «المهاجرين» الذين يتحدر أغلبهم من أصول مغاربية. فرنسا التي حفرت في أعلى مبانيها العمومية شعار الثورة الفرنسية «حرية - مساواة - إخاء»، فصلت ملايين المسلمين عن المجتمع، وشيّدت لهم 1436 حيّا معزولا في ضواحي المدن التي تأوي 5,4 ملايين شخص، يعيش حوالي 40% منهم تحت خط الفقر، إذ تقدّر نسبة البطالة في ضواحيها بـ23,4% مقابل 8,9% في باقي أنحاء فرنسا، ويبلغ فيها معدل بطالة الشباب 33%، حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية للعام 2018. بدلا من مساعدة من لم يستطع من سكان الضواحي الخروج من الهامش الذي فُرض عليهم مثلما فُرضت الغيتوهات على يهود بولندا، شيطنهم الإعلام والسياسيون، بمن فيهم يساريو الكافيار وفلاسفة التلفزيون، وفي مقدمتهم برنار هنري ليفي وأندريه غلوكسمان وآلان فينكيلكروت، وغيرهم من مثقفي الكراهية الذين لم يجرؤوا على محاسبة فرنسا الفيشية على جرائمها ضد اليهود، ووجدوا في شيطنة المسلمين متنفّسا لاضطراباتهم العُصَابية. باسم قيم الجمهورية واللّائكية أطلقوا على مسلمي الضواحي منذ الثمانينيات تهمة «الجماعاتية الإسلامية»، ثم جاء ماكرون، ليدقّ آخر مسمار في نعشهم بعدما ألصق بهم تهمة «الانفصالية الإسلامية». ماكرون الذي ادّعى أخيرا الدفاع عن المسلمين والمسلمات ومناهضة عنصرية لوبان، حارب حتى تمّ اعتماد قانون «مكافحة الانفصالية الإسلامية» الذي يمنع التلميذات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس، ويمنع أسرهن من تعليمهم في البيت بعد فصلهم من المدرسة، ويعاقب القانون بإسقاط الجنسية، وسحب الإقامة وإغلاق دور العبادة كل من ثبت ارتكابه جريمة «الانفصالية الإسلامية» المُبهمة. وكان ماكرون قد دفع في سنة 2017 بقانون مكافحة الإرهاب الذي ما زال يسمح للسلطات بمعاقبة استباقية تستهدف المسلمين، من دون أن تُوجّه إليهم أي تهمة ومن دون مُحاكمتهم، وتكتفي بمعاقبتهم بناءً على معلومات سرّية تخصّ أفعالا قد يرتكبونها في المستقبل، في تشخيص عجيب لما سمّاه الكاتب البريطاني جورج أورويل «جريمة الفكر». لكن التمييز العنصري الذي أبدع فيه ماكرون لم يكن صارما بما يكفي تجاه المسلمين، حسب السيدة لوبان، التي صاغت برنامجا مضادّا تضمّن مشروع قانونٍ يجرّم ارتداء الحجاب و«الأزياء الإسلامية» في كل الأماكن العامة، في أي فضاء خارجي متاح للجمهور، حتى لا يبقى للمحجبات والمجلببات إلا أن يختَرن بين قضاء عقوبة الحبس في بيوتهن، أو التخلي عن الحجاب أو مغادرة البلاد. وأشهرت لوبان سيف «الأولوية الوطنية» في وجوه «الأجانب»، متعهدة بتخصيص أهم الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحصول على العمل والسكن «للفرنسيين»، وتعني بهم ما يعرف في أدبيات الحزب بـ«الفرنسي الأصيل».

> الدولة الفرنسية ماضية في خدمة اللوبينية، وسياساتها السلطوية تُمهّد الطريق للفاشية

> انضمت إلى حزب زيمور «الاسترداد» أكثر قيادات حزب لوبان تشدّداً، بمن فيهم ماريون مارشال لوبان، حفيدة جان ماري لوبان

لقد فاز ماكرون، وانهزمت مارين وانتصرت أفكار آل لوبان، ولن يفارق الخوف من المستقبل عرب فرنسا ومسلميها وسكان ضواحيها، بعدما تعهّد ماكرون في خطاب الفوز بإيجاد أجوبةٍ لمن صوّتوا لصالح اليمين المتطرف. ويعني ذلك أن الدولة الفرنسية ماضية في خدمة اللوبينية، وأن سياساتها السلطوية تُمهّد الطريق للفاشية، وتُحوّل تدريجيا دولة القانون إلى دولة بوليسية، ترتكز على قوات الشرطة القمعية التي لخّص ماهيتها عالم الاجتماع الفرنسي إيمانويل تود في جملة واحدة: «الشرطة تعتدي لصالح ماكرون وتصوّت لصالح لوبان». استحواذ اليمين المتطرّف بكل ألوانه على ما يقارب نصف أصوات الناخبين، وتطبيع خطاب الصحافي الصّهيو - فاشي إيريك زيمور في المشهد السياسي وبروز مليشيات نازية مسلحة مثل (Recolonisons la France)، وبروز خطاب «المقاومة» في أحياء الضواحي، كل هذه مؤشّرات على أن فرنسا ماضية نحو المواجهة، بين الدولة العنصرية، بمؤسساتها وأحزابها وقوانينها وقاعدتها وإعلامها وآلتها القمعية، ومن تعتبرهم «أجانب»، «جماعاتيين» و«انفصاليين». ولا ينبغي استبعاد اصطدام عنيف ينادي به حزب زيمور «الاسترداد»، الذي انضمت إليه أكثر قيادات حزب لوبان تشدّداً، بمن فيهم ماريون مارشال لوبان، حفيدة جان ماري لوبان، التي أعلنت أيضا انضمامها إلى «جيش الاحتياط»، للدفاع عن فرنسا ضد الإسلاميين، وقالت: «هم يغتالون أطفالنا، ويقتلون شرطتنا، ويذبحون قساوستنا. أفيقوا!». ستنسحب مارين لتحمل ماريون مشعل آل لوبان من أجل فرنسا بيضاء مسيحية لا مكان فيها للأجانب عموما، وللعرب والمسلمين تحديدا، فمن سيوقف الزحف اللوباني نحو هذا الحلم المستحيل؟ هل ستتصدّى له القوى التقدّمية التي تؤمن بالتعدّدية والتعايش السلمي والعدالة الاجتماعية، وينخرط فيها جل العرب والمسلمين والسّود؟ هل ستصمد الديمقراطية الفرنسية في وجه حكومة ائتلاف ماكرو - لوبانية إن فشل حزب ماكرون «الجمهورية إلى الأمام» في الحصول على 50% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية المقبلة، ونجحت لوبان في الاحتفاظ بقاعدتها التصويتية؟ هل ستحقّق قوى «اليسار» معجزة الدخول في حكومة ائتلافية، بدلا من لوبان، إن خسر حزب ماكرون؟ تفصلنا نحو سبعة أسابيع فقط عن معركة انتخابية حاسمة، ستجيب عن بعض هذه الأسئلة، وتقرّر مصير فرنسا للسنوات الخمس المقبلة، وربما إلى أبعد من ذلك.

(باحثة مغربية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads